

## خطة إنقاذ جزائرية عاجلة لتجاوز كبوة النفط وتبعات الوباء

### استهداف زيادة الصادرات والإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي

أطلق الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون خطة إنقاذ عاجلة لتجاوز كبوة أسعار النفط وتبعات الوباء والتي تسببت في إرباك التوازنات المالية للبلد وأرغمته على تقليص الإنفاق إلى النصف في محاولة لترميم الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات الحيوية الأخرى في دفع التنمية بعيدا عن الريع النفطي.

الجزائر - كشفت الحكومة الجزائرية الثلاثاء عن خطة من ثلاثة محاور كبرى و20 بنداً لإصلاح وإنعاش اقتصاد البلاد، المتضرر من ثنائية فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط والاعتماد على مساهمة القطاعات الحيوية الأخرى في التنمية وتقليص التبعية للنفط وتحسين مناخ الأعمال.

وتأتي هذه الخطة ضمن وثيقة وزعت على الصحفيين خلال مؤتمر وطني للإنعاش الاقتصادي بالعاصمة الجزائر الثلاثاء، بمشاركة الرئيس عبدالمجيد تبون.

وقال تبون في خطاب افتتاح المؤتمر إن هدف الخطة على المدى القصير يتمثل في زيادة حجم الصادرات خارج قطاع النفط بحلول نهاية 2021، إلى 5 مليارات دولار، من مليار دولار حالياً. وتصدر الإصلاح المالي المحاور الكبرى لخطة إنعاش اقتصاد الجزائر، إضافة إلى التجديد الاقتصادي ومقاربة اقتصادية لمكافحة البطالة وخلق الوظائف في السوق المحلية.

وتضمن الإصلاح المالي عدة بنود، هي: مراجعة النظام الجبائي، واعتماد قواعد جديدة لحكومة الموازنة، وتحديث النظام البنكي.

وأقر تبون أن احتياطات بلاده من النقد الأجنبي تصل حالياً إلى 57 مليار دولار، مؤكداً أنه يرفض بشدة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية حفاظاً على سيادة الجزائر كاملة.

وقال تبون "بفضل هذه الاحتياطات، بإمكاننا تسديد ديوننا الخارجية وتغذيت استثمارات بقيمة 10 إلى 12 مليار دولار العام الحالي". وأضاف "بفضل هذه الاحتياطات تجنبتنا الإذلال أمام المؤسسات المالية الدولية، وحينها كان لاجدوى من الحديث عن حرية التعبير ولا عن السيادة. أرفض بشدة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية واللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وحتى من الدول الشقيقة والصديقة حتى تبقى سيادتنا كاملة".

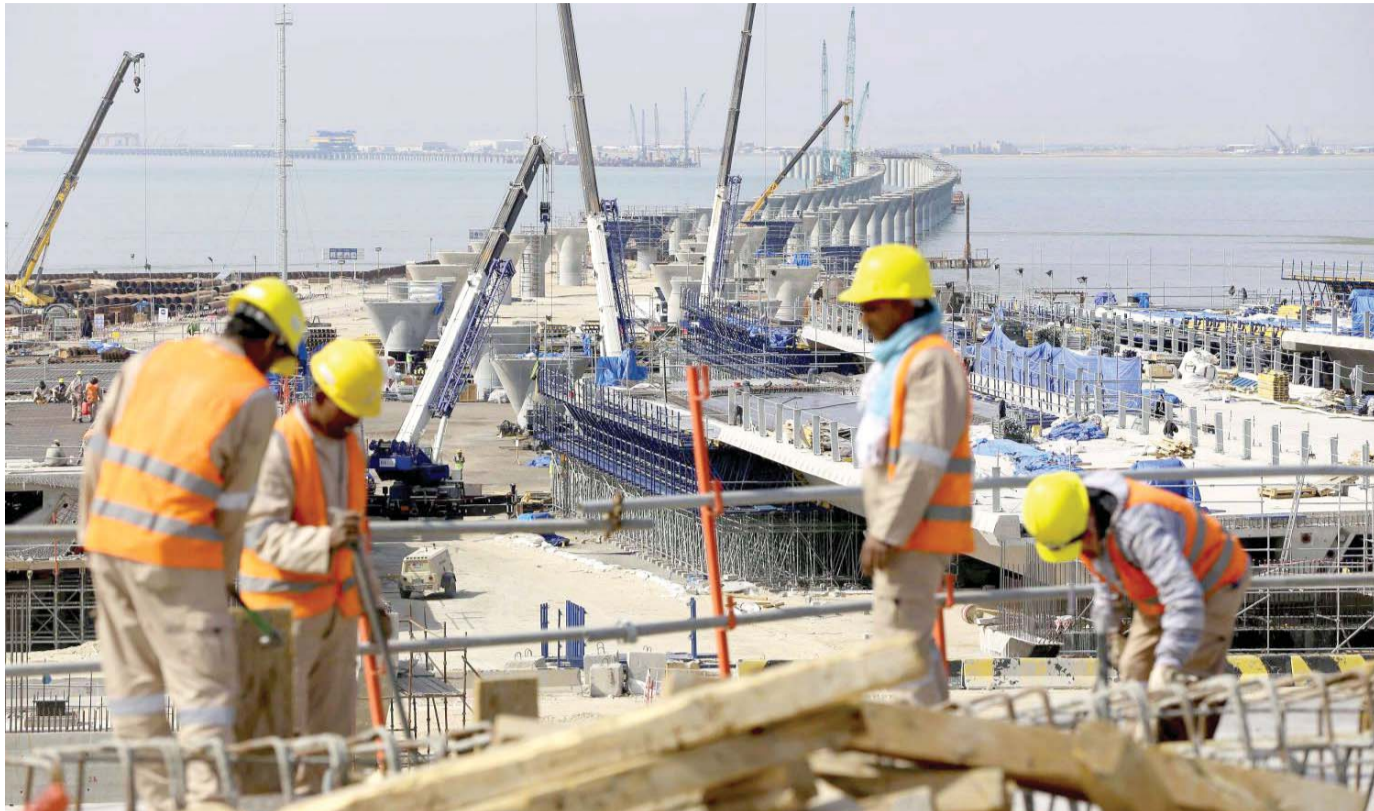
وأضاف الرئيس "بالموازاة مع ذلك، لا بد من رفع الصادرات إلى 5 مليارات بنهاية 2021، مقابل مليار دولار سنوياً حالياً، أصبحنا رهينة لمستوى سعر برميل النفط بسبب قرار جهة معينة أو طرف معين، لكن لو كان لدينا اقتصاد متنوع ومنهج لما ربطنا مصيرنا بهذا الواقع".

وجدد تبون تأكيداً أن الجزائر لن تستورد أي لتر واحد من البنزين والوقود بحلول عام 2021، داعياً إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية لتقليص فاتورة الاستيراد التي أهتكت خزينة الدولة.

وأعلن مكتب أبو ظبي للاستثمار والقابضة الثلاثاء عن تعاون جديد يهدف إلى تعزيز نمو الاقتصاد الرقمي ومنظومة الشركات الناشئة في إمارة أبو ظبي، بما في ذلك نقل الصندوق الاستثماري، والذي يعد جزءاً من برنامج أبو ظبي للمسرعات التنموية "غدا 21"، إلى "القابضة".



الرهان على المبادرات الخاصة



تحت مقصلة أسعار النفط

## اتساع قياسي في فجوة الموازنة يعظم التحديات أمام الكويت

### فشل الإصلاحات الاقتصادية يعسر مهمة الخروج إلى السوق المالية

واعتبر اقتصاديون أن تلك الأوضاع طاردة لرأس المال المحلي والأجنبي، مما يعرقل تنوع الموارد المالية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث ينحصر دوره في مساحة ضيقة من المجالات الصناعية البسيطة.



ولم تتخلص الكويت حتى في رؤيتها 2035 التي أعلنتها منذ سنوات من اعتمادها على عوائد النفط في تمويل الوظائف الحكومية، حيث يعمل أكثر من 75 في المئة من المواطنين الكويتيين في القطاع العام، إضافة إلى الإعانات الحكومية الباذخة لقائمة طويلة من الخدمات والسلع. ويرى خبراء أنه لم تظهر حتى الآن أي أثار تذكر لبرنامج الإصلاحات الكويتي، الذي طرح لأول مرة في عام 2010، والذي يسعى إلى تنوع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عوائد الريع النفطي، وتقليص الإنفاق الحكومي ودور القطاع العام في توظيف المواطنين. وتآثرت توظيفات مثل باقي الدول الخليجية التي تعتمد موازنتها بنسبة كبيرة على تصدير النفط، بشلل الاقتصاد العالمي وتوقف المصانع في آسيا التي تعد السوق الرئيسية للنفط الخليجي.

الشعبي والبرلماني بسبب اعتماد معظم المواطنين على الوظائف الحكومية. لم يعد بإمكان الحكومة الكويتية تجاهل الحاجة المتزايدة إلى كبح إنفلات الإنفاق الحكومي وإجراء الإصلاحات، التي تلاشت في تنفيذها في السنوات الماضية، بعد تلاشي العوائد النفطية والضغط التي يفرضها تفشي فيروس كورونا عالمياً.

ويرى خبراء أن ترشيد الإنفاق أصبح ضرورة ملحة وأن الأزمة الحالية تمثل فرصة أخيرة لتجاوز عقبات تنفيذ الإصلاحات، التي طال تأجيلها والبدء بتنوع الموارد والتخلص من الطابع الريعي للاقتصاد لتخفيف مخاطر تقلبات أسعار النفط.

ويرى محللون أن الكويت أمام استحقاق حتمي لتسريع الإصلاحات وحفض الإنفاق، وأن الأزمة ستساعدها في تجاوز الرفض البرلماني والشعبي لخطط التقشف. ويشير محللون إلى أن الكويت تأخرت في وضع القوانين الكفيلة بتسريع ونجاعة الإصلاح إضافة إلى ضرورة تعديل وتطوير القوانين القديمة بما يتلاءم مع الوضع العالمي الاقتصادي. وتبهمين على الاقتصاد الكويتي القوانين التقليدية، حيث تسيطر الدولة على جميع القطاعات المنتجة، وتجد صعوبة في تقليص الإنفاق بسبب الرفض السياسي والشعبي لأي تقليص للإعانات والدعم الحكومي، في وقت لا يزال فيه دور القطاع الخاص محدوداً في تخفيف الأعباء عن الدولة.

سجلت فجوة الموازنة الكويتية رقماً قياسياً، ما أثار مخاوف الأسواق الاقتصادية من ضغوط جديدة تنعكس على أي محاولة لترميم الوضع المالي في ظل تلاشي إيرادات الطاقة وما يعظم التحديات أمام الحكومة ويعسر خروجها إلى السوق المالية العالمية جراء عدم قيامها بالإصلاحات العاجلة.

الكويت - كشفت أحدث البيانات أن عجز موازنة الكويت سيواصل الاتساع في الفترة المقبلة نتيجة انحسار عوائد الطاقة، بعد أن فشلت الدولة الخليجية في إصلاح الاقتصاد بسبب الرفض الشعبي والبرلماني لأي تقليص للدعم الحكومي واعتماد معظم المواطنين على الوظائف الحكومية.

وأظهرت وثيقة برلمانية أن الكويت تتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة في السنة المالية 2020-2021 إلى 14 مليار دينار (حوالي 46 مليار دولار)، في ظل معاناة الاقتصاد من تفشي فيروس كورونا وضعف أسعار النفط.

وكانت التقديرات السابقة قبل أزمة كورونا وهبوط أسعار النفط تتوقع أن يصل العجز إلى 7.7 مليار دينار. وتبدأ السنة المالية للكويت في أول أبريل وتنتهي في 31 مارس. وأوضحت الوثيقة التي اطلعت عليها رويترز أن

الهيئة العامة للاستثمار ترى أن تكلفة الاقتراض حالياً من البنوك المحلية أو العالمية بفائدة متوقعة بين 2.5 وثلاثة في المئة ستكون أرخص من تكلفة السحب أو الاقتراض من صندوق الأجيال القادمة أو تسهيل الأصول.

وعبر بنك الكويت المركزي عن اعتقاده أن عدم الوفاء بتعهدات الإصلاح الاقتصادي التي قطعها الكويت على نفسها أمام المقرضين الدوليين سيجعل أي جولة تمويلية في الخارج "صعبة". ونقلت الوثيقة عن هيئة الاستثمار الكويتية قولها إن صندوق الاحتياطي العام كان يبلغ خمسة مليارات دينار في بداية السنة المالية الحالية وانخفض أربعة مليارات دينار في غضون 100 يوم. وفشلت الكويت في القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي تعهدت بها أمام الدوائر المانحة نظراً للرفض الشعبي والبرلماني الكبير لأي تقليص للدعم الحكومي أو تقليص عدد الموظفين في القطاع العام والذين أصبحوا عبئاً يتقيل كاهل المالية العامة.

وضاعفت أزمة فيروس كورونا وانهايار أسعار النفط، الضغوط على الحكومة الكويتية لتسريع الإصلاحات الاقتصادية وترشيد الإنفاق، بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب الرفض

وكانت التقديرات السابقة قبل أزمة كورونا وهبوط أسعار النفط تتوقع أن يصل العجز إلى 7.7 مليار دينار. وتبدأ السنة المالية للكويت في أول أبريل وتنتهي في 31 مارس. وأوضحت الوثيقة التي اطلعت عليها رويترز أن

## تعاون بين أبو ظبي للاستثمار والقابضة لتعزيز مشاريع الاقتصاد الرقمي

وبيئة حاضنة لرواد الأعمال يمكنهم فيها تحقيق رؤاهم التجارية والإبداعية. وسيصبح صندوق الاستثمار جزءاً من برنامج رأس المال الاستثماري الأوسع لـ"القابضة" والذي يركز على استثمارات الأسهم والصناديق في الشركات الناشئة وشركات رأس المال المخاطر العالمية دعماً لمنظومة التكنولوجيا في إمارة أبو ظبي.

على الاستفادة من البنية التحتية الرقمية المتكاملة في إمارة أبو ظبي والأطر التنظيمية المتقدمة ومبادرات الأبحاث والتطوير. كما قام "مكتب أبو ظبي للاستثمار" بنقل الصندوق الاستثماري إلى القابضة الذي تم إطلاقه تحت مظلة برنامج مسرعات "غدا 21" الهادف إلى حفز النمو الاقتصادي في إمارة أبو ظبي عبر الاستثمار في الشركات والابتكار والموارد البشرية.

ويستثمر الصندوق، البالغة قيمته 535 مليون درهم، في الشركات الناشئة وصناديق رأس المال المخاطر الداعمة للابتكار في إمارة أبو ظبي لمساعدتها على بناء منظومة قوية لمراحل أعمالها الأولى. وتهدف هذه الخطوات إلى ترسيخ موقع الإمارة كوجهة أولى للابتكار

والمشمل التعاون تقديم كل من "القابضة" و"مكتب أبو ظبي للاستثمار" مقترحات جاذبة للشركات باستخدام مزيج من الحوافز واستثمارات الأسهم. وستكون القابضة مسؤولة عن تعزيز استثمارات الأسهم في صنابير رأس المال المخاطر والشركات التي مازالت في المراحل الأولى من نموها، في حين سيرشرف "مكتب أبو ظبي للاستثمار" على إدارة الحوافز وعناصر الدعم الأخرى. وستساعد عروض القيمة هذه الشركات

على الاستفادة من البنية التحتية الرقمية المتكاملة في إمارة أبو ظبي والأطر التنظيمية المتقدمة ومبادرات الأبحاث والتطوير. كما قام "مكتب أبو ظبي للاستثمار" بنقل الصندوق الاستثماري إلى القابضة الذي تم إطلاقه تحت مظلة برنامج مسرعات "غدا 21" الهادف إلى حفز النمو الاقتصادي في إمارة أبو ظبي عبر الاستثمار في الشركات والابتكار والموارد البشرية.

ويستثمر الصندوق، البالغة قيمته 535 مليون درهم، في الشركات الناشئة وصناديق رأس المال المخاطر الداعمة للابتكار في إمارة أبو ظبي لمساعدتها على بناء منظومة قوية لمراحل أعمالها الأولى. وتهدف هذه الخطوات إلى ترسيخ موقع الإمارة كوجهة أولى للابتكار

وتأثرت توظيفات مثل باقي الدول الخليجية التي تعتمد موازنتها بنسبة كبيرة على تصدير النفط، بشلل الاقتصاد العالمي وتوقف المصانع في آسيا التي تعد السوق الرئيسية للنفط الخليجي.

وتأثرت توظيفات مثل باقي الدول الخليجية التي تعتمد موازنتها بنسبة كبيرة على تصدير النفط، بشلل الاقتصاد العالمي وتوقف المصانع في آسيا التي تعد السوق الرئيسية للنفط الخليجي.



طارق بن هندي  
التعاون سيتيح للشركات الناشئة المبتكرة فرصاً جديدة